

باب حكاية ما حدث فى الناس بعد المائة الرابعة

ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يميناً وشمالاً، وحدث فيهم أمور منها الجدل، والخلاف فى علم الفقه وتفصيله على ما ذكره الغزالي إنه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بغير استحقاق، ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام، فاضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء، وإلى استصحابهم فى جميع أحوالهم، وقد كان بقى من العلماء من هو مستمر على الطراز الأول، وملازم صف الدين فكانوا إذا طلبوا هربوا، وأعرضوا فرأى أهل تلك الأعصار غير العلماء، وإقبال الأئمة عليهم مع إعراضهم فاشتروا لطلب العلم توصيلاً إلى نيل العز، ودرك الجاه، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبين، وبعد أن كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين، أذلة بالإقبال عليهم، إلا من وفقه الله .

وقد كان من قبلهم قد صنف ناس فى علم الكلام، وأكثروا القول والقييل، والإيراد والجواب وتمهيد طريق الجدل، وقع ذلك منهم بموقع من قيل إن كان من الصدور، والملوك من مالت نفسه إلى المناظرة فى الفقه، وبيان الأولى من مذهب الشافعى، وأبى حنيفة فترك الناس الكلام، وفنون العلم وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعى، وأبى حنيفة على الخصوص، وتساهلوا فى الخلاف مع مالك، وسفيان، وأحمد بن حنبل، وغيرهم وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع، وتقدير علل المذاهب، وتمهيد أصول الفتاوى وأكثروا فيها التصنيف فى الاستنباطات ورتبوا فيها أنواع المجادلات، والتصنيفات وهم مستمرين عليه إلى الآن لسنا ندرى ما الذى قدر الله تعالى فيما بعدها من الأعصار انتهى حاصله .

واعلم إنى وجدت أكثرهم يزعمون أن بناء الخلاف بين أبى حنيفة والشافعى على هذه الأصول المذكورة فى كتاب البزدوى ونحوه، وإنما الحق أن أكثرها أصول مخرجة على قولهم .

وعندى أن المسألة القائلة بأن الخاص مبین، ولا يلحقه المكان وإن الزيادة نسخ وأن العام قطعى كالخاص، وأن لا ترجیح بكثرة الرواة وأنه لا يجب العمل بحديث غیر الفقیه إذا انسد باب الرأى، ولا عبرة مفهوم الشرط، والوصف أصلاً، وإن موجب الأمر هو الوجوب البتة.

وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة، وأنها لا تصح بها رواية عن أبی حنیفة وصاحبيه، وأنه لیمت المحافظة علیها التکلف فى جواب ما یرد علیها من صنائع المتقدمین فى استنباطهم كما یفعله البزدوى وغيره الحق من المحافظة على خلافها والجواب عنهما یرد علیه مثاله أنهم أصلوا أن الخاص مبین، فلا یلحقه البیان، وخرجوه من صنیع الأوائل فى قوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(١) وقوله صلى الله علیه وآله وسلم: «لا تجزئ صلاة الرجل حتى یقیم ظهره فى الركوع والسجود»^(٢) وحيث لم یقولوا بفريضة الاطمئنان.

ولم یجعلوا الحديث بیانا للآية، فورد علیهم صنیعهم فى قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٣) لمسحه صلى الله علیه وآله وسلم عن ناصيته، حيث جعلوه بیاناً وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾^(٥) الآية، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَكْبَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٦) ومالقه من البیان بعد ذلك فتكلفوا للجواب، كما هو مذكور فى كتبهم وأنهم أصلوا أن العام قطعى كالخاص، وخرجوا من صنیع الأوائل فى قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٧) وقوله ﷺ «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٨) حيث لم یجعلوه مخصصاً وفى قوله صلى الله علیه وآله وسلم: «فیما سقت

(١) وردت فى الأصول (اسجدوا واركعوا) وهذا تحريف خطير من الناسخ؛ لأن الصحيح هو قوله تعالى:

(واركعوا واسجدوا) الحج ٧٧.

(٢) فمن لا یقیم صلبه فى الركوع والسجود تكون صلاته باطلة تماماً.

(٣) المائدة ٦. (٤) النور ٢.

(٥) المائدة ٣٨. (٦) البقرة ٢٣٠.

(٧) المزمل ٢٠. (٨) حديث صحيح.

العيون العشر»^(١) الحديث، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٢) حيث لم يخصصه به ونحو ذلك من المواد، ثم ورد عليهم قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٣) وإنما هو الشاة فما فوقه ببيان النبي ﷺ فتكلفوا في الجواب، وكذلك أصلوا أن لا عبرة بمفهوم الشرط، والوصف وخرجوا من صنيعهم في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾^(٤) الآية ثم ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله ﷺ «في الإبل السائمة زكاة»^(٥) فتكلفوا في الجواب وأصلوا أنه لا يجب العمل في حديث غير الفقيه إذا انسد به باب الرأى، وخرجوه من صنيعهم، وترك حديث المصرة، ثم ورد عليهم حديث الفقهة، وحديث عدم فساد الصوم بالأكل ناسياً، فتكلفوا في الجواب وأمثال ما ذكرنا كثير لا يخفى على المتتبع.

ومن لم يتتبع لا تكفيه الإطالة فضلاً عن الإشارة ويكفيك دليلاً على هذا قول المحققين في مسألة لا يجب العمل بحديث من اشتهر بالضبط، والعدالة دون الفقه إذا انسد باب الرأى، كحديث المصرة أن هذا مذهب عيسى بن ابان واختاره كثير من المتأخرين.

وذهب الكرخى، وتبعه كثير من العلماء إلى عدم اشتراط فقه الراوى لتقدم الخبر على القياس، وقالوا: لم ينقل هذا القول عن أصحابنا بل المنقول عنهم أن خبر الواحد مقدم على القياس.

ألا ترى أنهم عملوا بخبر أبى هريرة رضى الله عنه فى الصائم إذا أكل وشرب ناسياً، وإن كان مخالفاً للقياس، حتى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لولا الرواية لقلت بالقياس يرشدك أيضاً اختلافهم فى كثير من التخريجات أخذاً

(١) رواه أحمد فى المسند، والبخارى وغيره عن ابن عمر - رضى الله عنهما - وصححه السيوطى فى الصغير (٥٩٦٩ / ٣٦٩ / ٢)

(٢) أخرجه مالك والشافعى، وأحمد فى المسند والشيخان فى الصحيحين والأربعة فى كتب السنن، عن أبى

سعيد، وصححه السيوطى فى الصغير (٦٤٥ / ٤٦٨ / ٢)

(٣) البقرة ١٩٦. (٤) النساء ٢٥. (٥) حديث صحيح.

من صنائعهم ورد بعضهم على بعض ، وجدت بعضهم يزعم أن جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة ، وكتب الفتاوى الضخمة فهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وصاحبيه ولا يفرق بين القول المخرج ، وبين ما هو قول في الحقيقة ، ولا يحصل معنى قولهم على تخريج الكرشى كذا ، وعلى تخريج الطحاوى كذا ، ولا يميز بين قولهم : قال أبو حنيفة : كذا ، وبين قولهم : جواب المسألة على قول أبي حنيفة ، وعلى أصل أبي حنيفة كذا ولا يصغى إلى ما قاله المحققون من الحنفين كابن الهمام ، وابن نجيم فى مسألة العشر فى العشر ، ومسألة اشتراط البعد من الماء ميلاً فى التيمم ، وأمثالهما أن ذلك من تخريجات الأصحاب ، وليس مذهبنا فى الحقيقة .

ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة فى مبسوط السرخسى ، والهداية والتبيين ونحو ذلك ، ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة ، وليس عليه بناء مذهبهم ، ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعاً وتشحيذاً لأذهان الطالبين ، أو لغير ذلك والله أعلم .

وهذه الشبهات ، والشكوك ينحل كثير منها بما مهدناه فى هذا الكتاب ، ووجدت بعضهم يزعم أن هناك فرقتين لا ثالث لهما الظاهرية ، وأهل رأى ، وإن كل من قاس واشتنبط فهو من أهل رأى كلا بل ليس المراد بالرأى نفس الفهم والعقل ، فإن ذلك لا ينفك من أحد من العلماء ، ولا رأى الذى لا يعتمد على سنة أصلاً فإنه لا يتحله مسلم البتة ، ولا القدرة على الاستنباط ، والقياس فإن أحمد وإسحق بل الشافعى أيضاً ليسوا من أهل رأى بالاتفاق ، وهم يستنبطون ويقيسون بل المراد من أهل رأى : قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين أو بين جمهورهم إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين .

وكان أكثر أمرهم حمل النظر على النظر ، والرأى أصل من الأصول ، دون تتبع الأحاديث والآثار .

والظاهرى من لا يقول بالقياس ، ولا بآثار الصحابة والتابعين ، كداود بن حزم بينهما المحققون من أهل السنة ، كأحمد وإسحق ، منها أنهم اطمأنوا بالتقليد ودب التقليد فى صدورهم ديب النمل ، وهم لا يشعرون وكان سبب ذلك تراحم الفقهاء ، وتجادلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المزاخمة فى الفتوى ، كان كل من أفتى بشىء نوقض فى فتواه ، ورد عليه ، فلم ينقطع الكلام إلا بالمصير إلى تصريح رجل من المتقدمين فى المسألة .

وأيضاً جور القضاء ، فإن القضاة لما جار أكثرهم ، ولم يكونوا أمناء ، لم يقبل منهم إلا مالا يريب العامة فيه ، ويكون شيئاً قد قيل من قبل ، وأيضاً جهل رؤوس الناس واستفتاء الناس من لا علم له بالحديث ، ولا بطريق التخرج كما ترى ذلك ظاهراً فى أكثر المتأخرين .

وقد نبه عليه ابن الهمام وغيره ، وفى ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيهاً ، وفى ذلك الوقت ثبتوا على التعصب .

والحق أن أكثر صور الخلاف بين الفقهاء لا سيما فى المسائل التى ظهر فيها أقوال الصحابة فى الجانبين كتكبيرات التشريق ، وتكبيرات العيدين ، ونكاح المحرم ، وتشهد ابن عباس وابن مسعود ، والإخفاء بالجملة ، وبأمين الاشفاع ، والإيثار فى الإقامة ، ونحو ذلك إنما هو فى ترجيح أحد القولين .

(الخلاف فى أولى الأمور)

وكان السلف لا يختلفون فى أصل المشروعية ، وإنما كان خلافهم فى أولى الأمور ، ونظيره اختلاف القراء فى وجوه القراءات ، وقد عللوا كثيراً من هذا الباب بأن الصحابة مختلفون ، وأنهم جميعاً على الهدى ، ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين فى المسائل الاجتهادية ، ويسلمون قضاء القضاة ويعملون فى بعض الأحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى أئمة المذاهب فى هذه المواضع إلا وهم يصححون القول يبينون الخلاف يقول أحدهم : هذا أحوط ، وهذا هو المختار ، وهذا أحب إلى .

ويقول ما بلغنا إلا ذلك، وهذا أكثر في المبسوط، وآثار محمد رحمه الله تعالى، وكلام الشافعى، ثم خلف من بعدهم خلف، اختصروا كلام القول، فتأولوا الخلاف، وثبتوا على مختار أئمتهم والذي يروى عن السلف من تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم، وأن لا يخرج منها بحال، فإن ذلك الأمر جلى، فإن كل إنسان يحب ما هو مختار أصحابه، وقومه، حتى فى الزى والمطاعم أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل، ونحو ذلك من الأسباب، فظن البعض تعصباً دينياً حاشاهم من ذلك.

وقد كان فى الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من يقرأ البسمة، ومنهم من لا يقرأها ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر بها، ومنهم من كان يقنت فى الفجر ومنهم من لا يقنت فى الفجر، ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف، والقيء، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك، ومنهم من يتوضأ من مس الذكر، ومس النساء بشهوة، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك.

ومنهم من يتوضأ مما مسته النار، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك.

ومع هذا فكان بعضهم يصلى خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه، والشافعى وغيرهم رضى الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم، وإن كانوا لا يقرؤون البسمة لا سرا وجهرا، وصلى الرشيد إماماً.

وقد احتجم صلى الإمام أبو يوسف خلفه، ولم يعد وكان افتاء الإمام مالك بأنه لا وضوء عليه، وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة، فقليل له: فإن كان الإمام قد خرج من الدم ولم يتوضأ هل تصلى خلفه؟، فقال: كيف لا أصلى خلف الإمام مالك، وسعيد بن المسيب! وروى أن أبا يوسف، ومحمدا كانا يكبران فى العيدين تكبير ابن عباس، لأن هارون الرشيد كان يحب تكبير جده، وصلى الشافعى رحمه الله تعالى الصبح قريباً من مقبرة أبى حنيفة رحمه الله تعالى، فلم يقنت تأدباً معه، وقال أيضاً: ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق.

وقال مالك رحمه الله للمنصور وهارون الرشيد ما ذكرنا عنه سابقاً وفى البزازية عن الإمام الثانى، وهو أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه صلى يوم الجمعة مغتسلاً من

الحمام، وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة ميتة فى بئر الحمام، فقال: إذا نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة، إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً انتهى.

ومنها أن أقبل أكثرهم على التعمقات فى كل فن، فمنهم من زعم أنه يؤسس علم أسماء الرجال، ومعرفة مراتب الجرح والتعديل، ثم خرج من ذلك إلى التاريخ قديمه وحديثه، ومنهم من تفحص عن نوادر الأخبار، وغرائبها، وإن دخلت فى حد الموضوع.

ومنهم من أكثر القيل والقال فى أصول الفقه، واستنبط كل لأصحابه قواعد جدلية وأورد فاستقصى، وأجاب فتقصى، وعرف وقسم فحرر، وطول الكلام تارة، وتارة أخرى اختصر.

ومنهم من ذهب بفرض الصور المستبعدة التى من حقها أن لا يتعرض لها عاقل، وسحب العمومات والإيماءات من كلام المخرجين فمن دونهم مما لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل، وفتنة هذا الجدل والخلاف، والتعمق قريبة من الفتنة الأولى، حين تشاجروا فى الملك وانتصر كل رجل لصاحبه فكما أعقت تلك ملكاً عضوضاً ووقائع صماً عمياً فكذلك أعقت هذه جهلاً، واختلاطاً، وشكوكاً، وهماً مالها من أرجاء، فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف، لا يميزون الحق من الباطل، ولا الجدل من الاستنباط فالفقيه يومئذ هو الثرثار المتشدد، الذى حفظ أقوال الفقهاء قويها وضعفها من غير تميز وسردها بشقشقة شديدة، والمحدث من عد الأحاديث صحيحها وسقيمها، وهرأها كهراء الأسماء بقوة لحيه.

ولا أقول هذا كلياً مطرداً، فإن لله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم، وهم حجة الله فى أرضه وإن قالوا ولم يأت قرن بعد ذلك ألا وهو أكثر فتنة، وأوفر تقليداً، وأشد انتزاعاً للأمانة من صدور الناس، حتى اطمأنوا بترك الخوض فى أمر الدين، وبأن يقولوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾^(١) وإلى الله المشتكى، وهو المستعان وبه الثقة، وعليه التكلان، وهذا آخر ما أردنا إيراده فى الرسالة المسماة (بالإنصاف فى بيان أسباب الاختلاف) والحمد لله تعالى أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

(نمت)

(١) الزخرف ٢٣. المراد بالأية الشريفة: أنا وجدنا آبائنا على أمة أى على دين واحد. راجع تفسير القرطبي (٧٤/١٦)، وجامع البيان للطبرى (٣٦/٢٥)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٣٤٦).